لغة النحو وطريقة تعلمه وتعليمه

. الأستاذ الدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق*

كان العربي في الجاهلية وصدر الإسلام يتكلم بفطرته، ولا يحتاج إلى كد الذهن أو إعمال الفكر أو شحذ القريحة. وقد ظلت اللغة العربية سليمة إلى أنّ اتسعت الدولة الإسلامية، وامتدت لتشمل العديد من البلدان التي لا تنطق بالعربية، وهنا ظهرت المشكلة، وبدأ اللحن يتسرب إلى ألسنة الخاصة، مما دفع الغيورين من العلماء إلى التفكير في وضع قواعد ورسوم تعصم الألسنة من الخطأ في كتاب الله. وكانت البداية عن طريق النقط الذي توصل إليه أبو الأسود الدؤلي عند منتصف القرن الأول للهجرة، وما لبث النحو أن اتسع موضوعه وغرضه، وُوجد له دارسون مختصون لا شغل لهم سواه، جعلوا اللغة كلها ميداناً له، فكان هذا إيذاناً باستقلالية النحو وتميزه.

والنحو العربي من أَجلِّ العلوم وأسماها قدراً، إذ به تُستخلص أحكام الشريعة وتفهم دقائق التفسير، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية وبحوث شرعية مختلفة. ولا تقتصر وظيفة النحو على معرفة المرفوع والمنصوب، والمعرب والمبني، بل تتسع وظيفته

* أستاذ النحو والصرف - عميد كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية

إلى مدى أرحب وميدان أوسع، يشير أبو القاسم الزجاجي إلى هذه الوظائف في قوله : "الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة، صواباً غير معدل ولا مغير، وتقويم كتاب الله جلّ وعز الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي ﷺ ، وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب" [1].

والحق أنّ القدماء من علماء العربية قد فهموا وظيفة النحو فهماً دقيقاً، يتعدى الدائرة الضيقة التي حصره فيها المتأخرون من علماء العربية، فهو عندهم وسيلة لأسمى غاية، تتمثل تلك الغاية في فهم كتاب الله وسنة رسوله، يقول ابن جني: "إنَّ أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة"[2]، يعني ابن جني بقوله هذا بأنَّ منْ لم يقف على أسرار العربية ويتمكن من ناصيتها يضل عن معرفة حقائق الشريعة.

وقد عاب الإمام عبد القاهر الجرجاني على أولئك الذين لم يدركوا قيمة النحو الحقيقية، ومن ثم فإنهم زهدوا فيه واحتقروه، بل زَهدَّوا الناس فيه، من مثل قول الشعوبي ابن مخيمرة: (النحو أوله شغل وآخره بغي) (٣). وقد رد الجرجاني على هذا الشعوبي وأمثاله بقوله : "وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له، وإصغارهم أمره وتهاونهم

---

(١) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي ص ٩٥.

(٢) الخصائص، لابن جني ٢٤٥/٣.

(٣) صبح الأعشى، للقلقشندي ١٧١/١.

به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم، وأشبه بأن يكون صداً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه، ذلك لأنهم لا يجدون بداً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه العيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه، وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ما عّذر من تهاون به وزهد فيه"[1].

إذا كان النحو قد بلغ هذه المنزلة الرفيعة بين علوم السلف، فما عذر الزاهدين فيه والمقصرين عنه؟! الجواب عندي أن بعض النحاة وبخاصة المتأخرون منهم هم الذين زهّدوا الناس في النحو، حيث اختلف منهجهم في الدرس النحوي عن منهج المتقدمين المؤسسين، من أمثال الخليل وسيبويه، يقول الإمام الشاطبي واصفاً منهج سيبويه في كتابه : "... وإنْ تكلّم – سيبويه- في النحو فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها أو معانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"[2].

---

(1) دلائل الإعجاز، للجرجاني ص ٢٣- ٢٤.

(2) الموافقات، للشاطبي ٤/١١٥.

فالنحو – كما يؤخذ من كتاب سيبويه- دراسة للغة وأساليبها ، وقوام ذلك عرض نصوص من القرآن الكريم أو الشعر؛ للاستشهاد بها والقياس عليها والاستنباط منها، لتبيين أوجه الخلاف أو المشابهة بينها، وطرق إعرابها ، وعلاقة ذلك بالمعنى والاستعمال . أما المتأخرون فقد حصروا غاية النحو في زاوية ضيقة، فقالوا في تعريفه: علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً[1]. ولاشك أنّ هذا التحديد الضيق لغاية النحو في الإعراب قد أدى بالدرس النحوي إلى الانحراف عن منهج المتقدمين، وظل يتسع هذا الانحراف كلما تأخر الزمن. وربما كان السبب في حصر المتأخرين غاية النحو في الإعراب هو تلك الروايات التي تدور حول اللحن، وشيوع الخطأ في الإعراب في بعض آيات القرآن الكريم.

لقد أدى منهج المتأخرين من النحاة إلى تضييع كثير من أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة العربية، فالفصل بين الإعراب والمعنى أحال الدرس النحوي إلى جملة من قوانين المنطق العقلية، فنحن ندرس – مثلاً- باب الفاعل، ونحفظ كل تلك الأحكام المتعلقة به، أما لماذا تصرف العربية النظر عن الفاعل وتأتي بما ينوب به، فذلك ما لا شأن للنحو النحاة به؟!

لقد كان لهذا الفارق الكبير في وظيفة النحو بين المتقدمين والمتأخرين أثر كبير في طريقة تعلم النحو وتعليمه. والذي ظهر لنا من خلال هذه الدراسة أن طريقة

(1) يراجع لذلك : شرح التصريح ١٤/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٥/١- ١٦.

تعليم النحو والتأليف فيه تختلف من عصر إلى عصر، ومن مصر إلى مصر من أمصار العربية، فطريقة المتقدمين غير طريقة المتأخرين، وطريقة الأندلسيين تختلف عن طريقة المشرقيين ... وهكذا لذا فإنّ الثمرة من تعلم النحو ودراسته تكون على قدر ما لطريقة تعلم النحو والتأليف فيه من واقعية وانسجام مع منطق اللغة وذوقها.

يُعد كتاب سيبويه أول كتاب جامع لقواعد النحو وأصوله، ومن الممكن أن يقال أن الخليل كان شريكاً أصيلاً لسيبويه في هذا العمل؛ إذ كان سيبويه دائماً يهتدي بآرائه ، ويذكره باسمه مئات المرات، حتى ليصح القول إن الخليل هو المؤسس الحقيقي للنحو العربي، وإن سيبويه إنما هذّبه وأكمله وأعطاه صورته النهائية. وهي صورة لم تترك قاعدة نحوية، مما جعل صاعد بن أحمد يقول : "لا أعرف كتاباً أُلف في علم من العلوم، قديمها وحديثها اشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب: أحدها المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك ،والثاني كتاب أرسطو طاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي، فإنّ كل واحد من هذه الكتب لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له"[1].

تأسس النحو عند سيبويه وشيخه الخليل على ما اصطلح على تسميته بنظرية العامل، إذ افترض النحاة أن هناك علة لكل حالة من حالات الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم، وهذه العلة تتجسد في العامل الذي ينهض بالتفسير والتوضيح لحدوث هذه

(1) معجم الأدباء، لياقوت ١١٧/١٦.

الحالة الإعرابية، أو تلك، في هذا الموقع أو ذاك. فإن كان هذا العامل موجوداً فقد عثر النحاة على بغيتهم، وإن لم يكن موجوداً قدروه وافترضوا وجوده.وقد يكون العامل معنوياً ليس له وجود لفظي في الكلام ولا يمكن تقديره، كما في حالة المبتدأ، إذ هو مرفوع بالابتداء عند بعض النحاة. وقد كان لهذه النظرية دور خطير في تعقيد النحو وتصنيف أبوابه، إذ أصبحت قضايا النحو – وبخاصة الإعراب- تدور مع العامل وجوداً وعدماً؛ يلخص ذلك قول النحاة في تعريف الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل[1].

وقد كان من آثار نظرية العامل أن فُتح الباب لكثير من الصيغ الافتراضية التي لم ينطق بها العرب، ولا جرت على ألسنتهم، وفي كثير من مواضع الكتاب ظلال من الإبهام والغموض. وربما كان عذر سيبويه في ذلك أنه يؤسس علماً لأول مرة ، فطبيعي أن يداخل عمله شيء من الإبهام والغموض، وربما كان مرجع ذلك الغموض تلميذه الأخفش الأوسط الذي حمل عنه كتابه وأذاعه في الناس بعد وفاته، إذ اشتهر الأخفش بالغموض والإبهام في مؤلفاته، حتى إنَّ الجاحظ يتعرض لهذه الخلة في الأخفش في قوله له : "أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال : أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الموضع الذي

([1]) انظر: شرح شذور الذهب ص ٣٣.

تدعوني إليه قلّتْ حاجاتهم إليّ فيها، وإنما كانت غايتي المنالة ..." (١). ولعل هذا ما جعل النحاة بعد سيبويه يتناولون كتابه بالشرح والتفسير، وشرح شواهده.

وبجانب شروح كتاب سيبويه أخذت تُؤلف كتب مطولة في النحو كثيرة، من أهمها المقتضب للمبرد في القرن الثالث الهجري، وكتاب الأصول لتلميذه ابن السراج، ومؤلفات أبي علي الفارسي، والمفصل للزمخشري وغيرها. كما أنَّ طائفة من النحاة عُنوا بالتأليف في علل النحو على نحو ما يلقانا عند الزجاجي صاحب (الإيضاح في علل النحو) ،وبالمثل يعنى غير نحوي بتأليف المطولات في علم الصرف؛ كالمازني صاحب كتاب التصريف، حيث تم فصل الصرف عن النحو، الذين كانا مختلطين في كتاب سيبويه، ثم جاء من بعد المازني ابن جني صاحب المنصف.

يبدو بدهياً – وحال مؤلفات النحو ما قدمنا وصفه – أن تشتد الحاجة لوضع شروح وملخصات لكتاب سيبويه وما بعده من مطولات نحوية؛ حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما بها من قواعد، وتتمثلها في يسر. وقد بدأ هذا منذ القرن الثاني الهجري، وكأنَّ نصيحة الجاحظ لمعلمي الصبية في زمانه وجدت صدى لدى مؤلفي هذه الشروح والمتون حيث يقول : "أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتابٍ إنْ كَتَبه، وشعرٍ إنْ أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد عن ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أرد عليه، من

(١) الحيوان، للجاحظ ١/٥٨.

رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع، وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور، والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد، ومن ليس له حظ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه شيء"[1].

لذا يصح القول إن محاولات تيسير النحو، تأليفاً وتعليماً بدأت مبكرة ، فقد وضع خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ)، كتابه (مقدمة في النحو)، وألف أبوالقاسم الزجاجي (٣٣٧هـ) كتابه (الجمل) ، كما ألف أبوجعفر النحاس (٣٣٨هـ) رسالة صغيرة أسماها (التفاحة في النحو)، وكتب الزبيدي (٣٧٩هـ) كتابه (الواضح في علم العربية) ،وهذه المؤلفات جميعها تهدف إلى عرض مسائل النحو بطريقة ميسرة، يسهل استظهارها والانتفاع بها .

لغة النحو والنحاة:

للنحاة عبر العصور لغة متميزة، يتناقلونها جيلاً بعد جيل، لا يخرجون عنها إلا نادراً، أهم ما يميز هذه اللغة الإيجاز والاختصار، الاختصار الذي يبلغ ذروته في تلك النصوص المسماة بالمتون. كما أنَّ لغة النحو والنحاة تمتاز بالالتواء والتعقيد، وذلك لكونها مشحونة بالدلالات والإشارات، والذي يشهد على صدق دعوانا ما نطالعه في كتاب سيبويه من عبارات غامضة وملتوية، لا يكاد الباحث يصل إلى المراد منها إلا بعد طول صحبة ومعالجة في شروح الكتاب، من أمثلة ذلك قوله : "هذا باب ما ينتصب

(¹) رسائل الجاحظ ٣٨/٣.

من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهماً"[1]. هل يُعقل أن يكون كل هذا العنوان ترجمة لما اصطلح على تسميته بالمفعول لأجله. ثم استمع إليه مرة أخرى يقول : "فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"[2]. فأيُّ عنت ومشقة يلاقيهما من كتب عليه البحث والتفتيش في كتاب مثل كتاب سيبويه؟!.

وهذه اللغة الكزة المختصرة، والعبارات الملتوية، والدلالات المبهمة هي التي حملت المتأخرين على عمل تلك الشروح المطولة، لفكّ رموز الكتب القديمة ككتاب سيبويه ، والإيضاح للفارسي والجمل للزجاجي والمفصل للزمخشري. فمهمة هذه الشروح هي فك رموز تلك المتون وتفصيل مجملها، والكشف عما غمض من عباراتها وانبهم من مدلولاتها ، وحتى تلك الشروح لم تسلم من جفاف اللغة، ومن تلك الأمثلة المكررة، ومن ثم احتاجت هذه الشروح لحواشٍ تُزيل غامضها، وتزيد في شرح بعض المسائل التي يكون الشارح قد قصَّر فيها في نظر المحشي، وهكذا تمضي هذه الصورة من التكرار للأمثلة والعبارات، إلا ما تمليه طبيعة الزمن وثقافة الشارح أو المحشي. وكل ذلك في أسلوب بعيد عن روح البيان المشرق، الذي يبعث قارئه على الاستزادة منه والإقبال عليه.

---

(1) الكتاب، لسيبويه، ١/٣٦٧.

(2) الكتاب ، لسيبويه ٢/١٢٧.

ويقبل عصر الركود – بعد سقوط بغداد على يد التتار والمغول ٦٥٦هـ- بكل ما فيه ،فتجمد كل أنماط الحياة العربية، فيصيب النحو – كغيره من العلوم – جمود وركود ، إذ مضى النحاة يكررون ولا يبتكرون في مادة النحو ولغته، فأصبح عملهم كله ينحصر في شرح متن أو شرح شواهده، أو اختصاره، أو نظمه شعراً أو نثراً. وغدت لغة النحو أحاجي وألغازاً، إذ إنَّ ملكة البيان قد ضعفت، ومن أمثلة كتب هذه الفترة المميزة بالتعقيد والالتواء في لغتها ومادتها، ما فعله ابن العريف القرطبي، إذ وضع لولد أبي عامر المنصور مسألة فيها من العربية ألفي ألف وجه وسبعمائة ألف وجه، واحد وعشرون ألف وستمائة ، وهذه المسألة هي: ضرب الضارب الشاتم القاتل محبك.

وادك قاصدك معجباً خالداً في داره يوم عيد"[1] أي عنتٍ وأي مشقة في فهم مثل هذه العبارات؟! ولن يشفع في ذلك أنّ مثل هذه الركاكة كان مقصوداً بها تعليم الناشئة وتدريب أذهانهم وتقوية ملكاتهم، لأنّ مثل هذه العبارات تؤدي إلى عكس المراد منها، لأنها لا تربي ملكة ،ولا تعين على تعلم. وفعل ملك النحاة مثل ما فعل ابن العريف، حيث استشكل عشر مسائل سماها (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) [2]. ومثل هذه المسائل تلك الأحاجي والألغاز النحوية ، والتمارين العقلية التي صيغت بلغة غامضة، وأسلوب بعيد عن البيان وذلك بقصد التعمية والإبهام[3].

---

(١) ينظر لذلك: الأشباه والنظائر ١٧٢/٣- ١٧٣.

(٢) يراجع لذلك: الأشباه والنظائر ٢٣٨/٣ وما بعدها.

(٣) يراجع لذلك : الأشباه والنظائر ٥/٣- ٦٩ ، والأحاجي النحوية للزمخشري.

ولا يقتصر العيب في لغة الكتب النحوية على الاختصار في الكلام والالتواء في العبارات، بل يتعداه إلى طريقة بناء الجملة واختيار الكلمات، حيث هي في الغالب بعيدة عن التراكيب الفصيحة والسبك الحسن، وظل النحاة يتوارثون هذه الطريقة في الصياغة والتعبير جيلاً بعد جيل. صحيح أن اللغة العلمية التي تستخدم في إيضاح حقائق العلوم لها خصائص تختلف عن اللغة الأدبية، فاللغة العلمية ليس فيها خيال، ولا تتوخى الأساليب البلاغية في التعبير، بل هي تعمد جادة إلى نقل الحقيقة العلمية في لغة محكمة وتعبيرات دقيقة ولا يعني هذا أن تكون غامضة ملتوية بعيدة عن الفهم والإدراك.

ولا يقولن قائل : إنّ سبب مجافاة لغة النحويين للبيان أن كثيرين منهم كانوا أعاجم نعم كان بعض النحاة أعاجم ولكن ليس كل النحاة أعاجم، ثم مَنْ قال إنّ غير العربي لا يكتسب اللغة ويتطبع بها ، أليس الزمخشري أعجمياً؟ مَنْ مِنْ المشتغلين بالدراسات الإسلامية واللغوية ينكر فصاحته وحسن بيانه؟! وكثيرون غير الزمخشري، فالمسألة ليست مسألة أعاجم أو غير أعاجم، بل إنّ المسألة هي نهج للنحاة متوارث، وطريقة رتيبة لم يشأوا أن يخرجوا عليها. والذي يبدوا لي أنّ من أسباب تعقيد لغة النحاة ورتابة أسلوبهم هو عدم وضوح الفكرة عندهم، أو تعقيد الفكرة والتوائها عندهم، وبدهي أن تكون اللغة التي تعبر عن مثل هذه الأفكار لغة معقدة، لأنَّ اللغة هي وعاء الفكر، فإذا لم تكن الفكرة ناضجة ومتسقة مع المنطق اللغوي تكون اللغة مماثلة لها.

ويبلغ الاختصار في لغة النحاة ذروته في تلك المنظومات التي سلكوا فيها مسائل النحو، كألفية ابن معط وألفية ابن مالك المشهورة، وملحة الإعراب للحريري، والحق أن النحو لم يكن بدعاً في ذلك، إذ تمَّ نظم كثير من العلوم كالحديث والفقه والفرائض وغير ذلك. وأصبح حفظ هذه المنظومات غاية في ذاته، حتى سرت تلك المقولة (من حفظ المتون فقد حاز الفنون). وقد أسهمت المنظومات النحوية بدور كبير في تعقيد النحو، إذ إنَّ النظم أصعب تناولاً من النثر، ولاسيما نظم العلوم أو ما يسمى بالشعر التعليمي، لأنه يغلب عليه الحشو وتشيع فيه الضرائر، ولا مجال فيه للمجاز والخيال، ولا يسع الناظم إلا أن يختصر، أو يكتفي بالتلميح والإشارة عن التصريح. لذا يحتم على الدارس للنحو بهذه الطريقة أن يبذل جهداً مضاعفاً ، ليفهم أولاً رموز وإشارات النظم، ثم يبذل جهداً آخر في التحصيل والحفظ، ولا يخفي أن في هذا تشتيتاً لجهد المتعلم وطاقته.

لقد كانت هذه المنظومات النحوية نتيجة مباشرة لتجمد القريحة العربية وركودها ، حيث قلت الرغبة في الإبداع وضعفت ملكة البيان، فاقبل العلماء على تلك المتون ينظمونها شعراً ، وهذا الشعر يحتاج – في الكثير – إلى شروح تفك طلاسمه ورموزه، ففي قولك ابن مالك :

وبعضهم أعرب مطلقاً وفي ◆ ذا الحذف أياً غير أيٍّ يقتفى

إن يُستطل وصلٌ وإنْ لم يستطل ◆ فالحذف نزرٌ وأبوا أن يختزل

لابد للدارس من فهم هذه الإشارات، ثم بعد ذلك يفتش عن القواعد التي تضمنها هذان البيتان، والذي يطالع شرح هذين البيتين في واحد من شروح الألفية كشرح ابن عقيل يجده يقع في أكثر من خمس صفحات[1].

واقرأ مرة أخرى هذه الأبيات ،وانظر هل يكون بمقدور دارس الوقوف على الصور المتعددة لعمل الصفة المشبهة دون الرجوع لشرحها[2] :

فارفع بها وانصب وجر معْ أل ❖ ودون أل مصحوب أل وما اتصل

بها مضافاً أو مجروراً، ولا ❖ تجرر بها مع أل سما من أل خلا

ومن إضافة لتاليها وما ❖ لم يخل فهو بالجواز وُسما

وهذه الأمثلة غيض من فيض، بل إنَّ الألفية في جملتها تحاكي هذه النمط، ولا يكاد الدارس يظفر منها بشيء إلا بواسطة تلك الشروح المطولة.

والذي يبدو أن الإبهام والتعمية في لغة النحاة وأسلوبهم كانا مقصودين لبعضهم، وذلك لئلا يهون أمر بضاعتهم، وتقل حاجة الناس إليهم، ويتيسر فهم النحو على غير أهله، يؤكد هذا ما رواه الجاحظ عن أبي الحسن الأخفش في الخبر الذي أوردناه في مطالع هذا البحث[3] وفحوى هذا الخبر يجتمع في قول الأخفش: أنا رجل لم أضع

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/١٦٣- ١٧١، وانظر: شرح الأشموني ١/١٦٧وما بعدها.

(2) يراجع لذلك : شرح الأشموني وبهامشه حاشية الصبان ٣/٧- ١٦.

(3) يراجع : ص ٥ من هذا البحث.

كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوني إليه قلّتْ حاجاتهم إليّ فيها، وإنما كانت غايتي المنالة[1]

كذلك يمكن القول بأن النحاة جعلوا نحوهم عسيراً فهمه ، ليكون لهم عند الخلفاء ما لغيرهم من الجاه والمكانة، وقد يكون هذا الزعم صحيحاً أو غير صحيح، ولكن الذي صح هو أن النحاة جعلوا لأنفسهم مكاناً في قصور الخلفاء والأمراء، فالخليفة الواثق أمر بأشخاص المازني من البصرة ليستوضحه عن بيت غنته إياه مغنية[2]. والخليفة الرشيد يُرسل في طلب المفضل الضبي في جوف الليل ليسأله عن عدد الأسماء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾[3] ، وكان بمجلسه في تلك الليلة ولداه الأمين والمأمون ومؤدبهما الكسائي[4] . وتروي المصادر حادثة أخرى تؤكد سلطان النحاة ومكانتهم في المجتمع، حيث صاروا ملاذ الفُتيا في اللغة وما يتصل بها من فقه وتفسير، فهذا هو الخليفة الرشيد يكتب إلى قاضي القضاة أبي يوسف صاحب أبي حنيفة يسأله عن جملة أبيات منها قوله:

فأنت طلاقٌ والطلاق عزيمة ◆ ثلاثا، ومن يخرق أعقُ وأظلمُ

(1) الحيوان ، للجاحظ ٥٨/١.

(2) يراجع لذلك: نزهة الألباء ص ١٨٤ ، والأشباه والنظائر ٣١٨/٣.

(3) سورة البقرة ، آية ١٣٧.

(4) ينظر في ذلك: مجالس العلماء ص ٣٠- ٣١ ،والأشباه والنظائر ١١٥/٣.

فقد رُوى هذا البيت برفع (ثلاث) ونصبها، فكم تطلق في كل وجه؟ فقال أبو يوسف: فقلتُ في نفسي هذه مسألة فقهية نحوية، إنْ قلتُ فيها بظني لم آمن الخطأ، وإنْ قلت لا أعلم، قيل لي: كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا؟ ثم ذكرت أن أبا الحسن علي بن حمزة الكسائي معي في الشارع، وقلت للجارية خذي الشمعة بين يديَّ، فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه فأقرأته الرقعة فقال لي: خذ الدواة واكتب [1]، وكثير من مثل هذه الآثار التي تؤكد مكانة النحويين في مجتمعاتهم.

والذي يؤكد أنَّ لغة النحاة وأسلوبهم يجافيان البيان المشرق أنك تجد المشتغلين بالنحو دون سواه قاصري الهمم في البيان، وذلك لكونهم أهملوا تغذية ملكاتهم بالرائع من فنون القول العربي شعره ونثره، واقتصروا على مصنفات النحو – خاصة مصنفات المتأخرين – ذات الطابع العقلي الرياضي، وقد أحسن ابن خلدون في تصوير هذه الحالة حيث يقول: "ولذلك نجد كثيراً من جهابذة النحو، والمهرة في صناعة العربية، المحيطين علماً بهذه القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته، أو شكوى ظلامة، أو قصد من قصوده أخطأ فيها عن الصواب وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي" [2]. وهذه الحالة تنشأ من طول ملازمة المصنفات النحوية، وإهمال المطالعة في كتب الأدب الجامعة لفنونه، وذلك لأنَّ لغة النحاة ذات طابع خاص متميز.

---

(1) ينظر لذلك: مجالس العلماء ص ٢٥٩، والأشباه والنظائر ١١٤/٣- ١١٥.

(2) مقدمة ابن خلدون ص ٣٤٧- ٣٤٨.

وما يقال عن لغة النحو يقال عن طريقة تأليفه وترتيب مواده، فطريقة تأليفه خاضعة لمنطق العصر الذي ألفت فيه ، حيث نجد نحوياً ما يجمع عدة أبواب ومسائل في باب واحد، ثم يأتي آخر ويفرقها في عدة أبواب.

كما نجد كثيراً من المسائل التي ينتظمها – أو ينبغي – باب واحد مفرقة في عدة أبواب، بما يمثل إجهاداً لذهن الدارس، من أمثلة ذلك أن النحاة تحدثوا عن (ذو) في باب المعرب والمبني ، ومرة أخرى في باب الموصول، كما نجد بعض الأبواب حظيت باهتمام بعض النحاة، فتشعبت مسائلها، وطال الحديث عنها، ونجد عكس ذلك عند آخرين، وهذا التباين في التناول يشير إلى غياب المنهج المحدد في طريقة تأليف النحو وترتيب مواده. وبالجملة فإنَّ طريقة عرض النحاة لبضاعتهم لا تيسر على القارئ فهم ما يقرأ بأقل جهد، ولا تدفعه لمعاودة القراءة، لأنه يصاب بالملل من رتابة الأسلوب.

ما العلاج؟

إنَّ العلاج لما تعانيه لغة النحو والنحاة هو إزالة الجمود عن لغة النحو وطريقة التأليف فيه، والذي يبدو لي أن سبب التواء لغة النحاة وتعقيدها – كما ذكرنا سابقاً –يرجع إلى عدم وضوح الفكرة النحوية، بسبب خلطها بالفلسفة والمنطق، واللغة إنما هي وعاء لكل فكر يُصب فيها، فإذا لم تكن الفكرة واضحة كانت اللغة مماثلة لها وصورة منها. والذي نقصده بوضوح الفكرة هنا أن تتخلص اللغة النحوية من تلك العبارات المعقدة في تركيبها، من مثل قول ابن العريف في المثال الذي سقناه من قبل :

(ضرب الضارب الشاتم القاتل محبك وادك قاصدك معجباً خالدا في داره يوم عيد) [1]، ولا يشفع في قبول مثل هذه العبارات أنها صيغت لتدريب الناشئة، إذ في كلام العرب الفصيح شعره ونثره، متسع لمن رام التدريب والتعليم.

وليس المطلوب أن تكون لغة النحاة لغة أدبية تنتقى كلماتها من الكلمات ذوات الإيحاءات والظلال، بل المطلوب أن تكون لغة علمية خالية من الجمود والابتذال والتكرار، لغة تحمل حقائق النحو في إحكام ودقة، بحيث يُساعد كل ذلك على استيعاب قواعد النحو، ويدفع عن قارئ كتب النحو السآمة. صحيح أنّ النحو من العلوم القاعدية التي تستلزم لغة علمية خاصة، ولكن من الممكن صوغ هذه القواعد النحوية بلغة علمية، قريبة المتناول، سهلة الفهم، وهو ما حاوله كثير من الباحثين المعاصرين.

ومما يجب أن يتجاوزه الدرس النحوي تلك الحلقة المفرغة التي تبدأ بالمتن، ثم الشرح، ثم الحاشية ... الخ، لأن في ذلك تشتيتاً لجهد المتعلم، لأنه ليس من اليسير أن يستوعب دارس قضية واحدة موزعة بين ثلاثة أو أربعة متون، فالأفضل أن يعمد المعاصرون إلى هذه المجموعات فيصفونها، ويصنفون من كل مجموعة كتاباً واحداً جامعاً في قواعد العربية ، فمثلاً نأخذ توضيح ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك، وشرحه للشيخ خالد الأزهري، مضافاً إليهما حاشية الشيخ ياسين العليمي،

---

(1) انظر ص ٧ من هذا البحث.

ونعيد قراءة هذه الأسفار مرة أخرى، ثم بعد ذلك نؤلف كتاباً واحداً يجمع أفضل ما في هذه الكتب الثلاثة، وينفي عنها كل فضل وحشو وتكرار، وبهذا الصنيع نكون قد قدمنا للمكتبة النحوية ذخيرة ينتفع بها أكمل النفع. ولا يعني هذا أن نحرق أصول هذه الكتب ، بل ستبقى هذه الأسفار العتيقة لمن يرغب في التعلم أو التعليم على طريقتها وأسلوبها.

ويتصل بحديثنا عن إصلاح اللغة النحوية وطريقة التأليف في النحو الحديث عن تلك المنظومات التي صيغت بها قواعد العربية كألفية ابن مالك وغيرها من المنظومات. فهذه المنظومات كانت سمة لعهود مضت، إذ بعد أن ضعُفت ملكة الإبداع – وران على الحياة العربية جمود في حوالي القرنين السادس والسابع الهجريين وما تلاهما، - بدا عهد المنظومات وعهد الشروحات والتلخيصات. واتصل عهد المنظومات بزماننا هذا الذي نعيش فيه ، إذ لم تزل ألفية ابن مالك عمدة الدرس النحوي في أقسام اللغة العربية بالجامعات العربية.

والحق أن اتخاذ الألفية عمدة للدرس النحوي أمر ينبغي أن يتجاوزه الدرس النحوي، لأنَّ مثل هذا النظم لا يتسع لحمل العلوم القاعدية، وذلك لكون لغته يكتنفها الغموض؛ بسبب الاختصار حيناً والتلميح أحياناً أخرى، حتى إنها لتغدو رموزاً وإشارات في كثير من المواطن، وإليك ها النموذج من ألفية ابن مالك في باب الترخيم:

ترخيم ما من هذه الها قد خلا ❖ بحذفها وفِّرهُ بعدُ واحظُلا

فالذي لا مراء فيه أنَّ هذا البيت لن يكتمل فهمه إلا بعد ضميمة سابقه ولاحقه له، كما أنّ ما تضمنه من قواعد لن يكون سهل التناول قريب المأخذ إلا بعد الوقوف على معنى كلمة (وفره) وكلمة (احظلا) ، ولن يتم ذلك إلا بعد استفتاء الشروح المطولة كشرح الأشموني ، فمعنى (وفره) أي لا تحذف منه شيئاً بعد حذف الهاء ، ومعنى : (احظلا) امنع، وأصلها : واحظلن، بنون توكيد خفيفة استحالت عند الوقف ألفاً[1] . ولولا أن للشعر ضرورات تمليها طبيعته لما عدل الناظم عن هذه المعاني الواضحة لـ (وفره) و (احظلا) إلى هذه المعاني البعيدة والغريبة.

ولا يخفى أن الدارس على هذه الطريقة يلزمه أن يبذل جهداً مضاعفاً لفك رموز الألفية أولاً، ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة دراسة القواعد النحوية، وكل ذلك لن يكون إلا بالتوسل بشروح الألفية. والمحصلة الأخيرة والثمرة من كل هذا العناء تتمثل في انحصار ذهن الدارس وجهده في هذا النظم لا فيما يحمله من قواعد، أما حصيلته من القواعد ومن اللغة الصحيحة فضئيلة جداً إذا قيست بما بذل من جهد.

وإذا صح أن بعض النحاة تعمدوا – أحياناً – التعمية والإبهام في لغتهم، بقصد إعلاء شأنهم وشأن بضاعتهم عند وجوه المجتمع، فإن هذا المسوغ لا وجود له الآن، إذ ذهبت أيام الخلفاء الذين جعلوا من بلاطهم ندوات علمية، كان لها أبلغ الأثر في إذكاء روح المنافسة بين مختلف العلماء. ومن جهة أخرى لم يعد وقت الدارسين للنحو يتسع لمثل

---

[1] شرح الأشموني ٣/١٧٤- ١٧٥.

هـذه الألغـاز والتعميـات الـتي مـلأ بهـا النحـاة مؤلفـاتهم، لأن مطالـب الحيـاة وتعـدد اهتمامات الدارسـين أكثـر مـن أن تترك لهم فراغاً لمثل هـذه المسائل. يُضاف لـذلك أن محصول الدارسـين مـن المنطـق والفلسفة ضئيل لا يمكـنهم مـن الخـوض في مثـل هـذه التعميمات، والزيادات.

فالنحو الذي نريده نحو متجرد من طريقة المتن والشرح والحاشية، بعيـد عـن نهج الألفية وشروحاتها، سهل في لغته، وكل هذا أمر ميسور إن صح العـزم وصـدقت النيـة في إصـلاح النحـو وتيـسيره. والخطـوة الأولى في عمليـة الإصـلاح تبـدأ بإعـادة النظـر في قواعـد النحـو، ثـم نخلـها وتـصفيتها، ممـا ران عليهـا مـن شـوائب وأشـواك، ثـم تكـون الخطوة التالية أن نسلك هذه المادة اللغوية المصفاة في سلك التـأليف الحـديث، بكـل مـا تعنيه كلمـة التـأليف الحـديث مـن منهجيـة صـارمة في ترتيب الأفكـار وتسلسلها، وفي تبويب المادة وتصنيفها.

ويصاحب تصفية المادة اللغوية لقواعـد النحـو إعـادة تنسيق أبـواب النحـو العربـي، بحيـث تُجمـع المسائل المتنـاثرة هنـا وهنـا – للقـضية الواحـدة – في بـاب واحـد، حتـى لا يتشتت ذهن الدارس بين الأبواب، من ذلك كلمة (ذو)، فقد تحدث عنها النحاة في باب المعرب والمبني مرة، وفي باب الموصول مرة أخرى. كما يجب أن تحذف تلك الأبواب التي لا طائل من دراستها، كبابي الاشتغال والتنازع، لأن هـذين البـابين نتاج صـرف لنظريـة العامل، التي كان لها أثر ضار على الدرس النحوي، كمـا أن الأحكـام الـتي تضمنها هذان البابـان منثورة ومضمنة في أبواب أخرى. كـذلك يلحق بهـذه الأبـواب في الحـذف

تلك العبارات التي اخترعها النحاة اختراعاً، مثل قولهم: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فمثل هذه العبارات يجب الإغضاء عنها ، لأنه لا يحتاج إلى التزام شيء منها في كتابة أو نطق.

وهناك نوع من قواعد النحو لا يحتاج إلى إفراده بأبواب خاصة لأنه يمكن استيعابها دون أن تفرد لها أبواب خاصة، فليس ثمة ما يدعو إلى إفراد باب خاص لكان وأخواتها، لأنه ليس هناك فرق إعرابي بين قولنا: كان محمد راكباً، وقولنا : جاء محمد راكباً. وكذلك الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أو أكثر يمكن جمعها في باب واحد، لأنّ كثيراً من أمثلتها يغني عنه بعضها، بل إنّ باب المفعول به يمكن أن يضم إلى باب ما يتعدى إلى مفعولين أو أكثر.

ويجب كذلك – في إطار تنسيق وإعادة صياغة النحو العربي – حذف تلك الأوجه المتعددة من الأعاريب ، لأنها لا تفيد صحة في النطق ولا في الكتابة ،من أمثلة ذلك الأوجه التي ذكرها النحاة في إعراب (لاسيما) ،والمستثنى بإلا. ويتصل بذلك تخفيف الشروط الكثيرة التي وضعها النحاة لبعض الأبواب، كشروط صوغ فعلي التعجب والتفضيل، وشروط وقواعد باب التصغير؛ لأن كثيراً من قواعده لا يجري على قلم أو لسان. وبالجملة يُنفي عن النحو كل ما لا يفيد دارس النحو في نطقه أو كتابته، كما يلزم أن تصاغ قواعد النحو الجديد بلغة علمية واضحة، بعيدة عن الحشو والتكرار، خالية من الجمود والإغراب.

تعلم النحو تعليمه:

إنَّ طريقة تعلم النحو وتعليمه ترتبط بطريقة التأليف فيه، وبلغته التي صيغت بها قواعده على نحو ما، لذا آثرنا أن نعرض لها بإيجاز، لأن الثمرة من تعلم النحو ودراسته تكون على قدر ما لطريقة تعلم النحو من واقعية وانسجام مع منطق اللغة وذوقها.

فالنحو كما تمثله كتب القدماء مثل كتاب سيبويه وغيره عرض لنصوص من القرآن أو الشعر، للاستشهاد بها أو القياس عليها، والاستنباط منها، فكانت الدراسة النحوية أشتاتاً من اللغة والأدب والمعاني. وقد أشار ابن خلدون إلى هذه الخصيصة في مقدمته حيث يقول: "... وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه، فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم"[1]. والذي يدل على تلك الصلة المحكمة بين النحو واللغة والأدب، أن كثيراً من كتب التراجم تجمع بين اللغويين والنحويين، كما فعل الزبيدي والسيوطي في كتابيهما. كما أن النحاة المعلمين كانوا يسمون بالمؤدبين، لأنهم يأخذون تلاميذهم بالتأديب، أي بالرياضة والتمرين حتى يتمكنوا من ناصية اللغة كتابة وحديثاً.

أما المتأخرون من علماء العربية فقد شحنوا تآليفهم بالأمثلة المتجمدة الموروثة، والتمارين العقلية والمجادلات التي لا تفضي إلى شيء ذي بال، مما صيّر قواعد العربية غاية في ذاتها لا وسيلة للحصول على ملكة اللسان العربي كما يقول العلامة ابن

---

(1) مقدمة ابن خلدون ص ٣٤٨.

خلدون : "وهذا كما فعل المتأخرون في صناعة النحو وصناعة المنطق وأصول الفقه، لأنهم أوسعوا دائرة الكلام فيها، وأكثروا من التفاريع والاستدلالات، بما أخرجها عن كونها آلة وصيرها من المقاصد. وربما يقع فيها أنظار لا حاجة بها في العلوم المقصودة فهي نوع من اللغو، وهي أيضاً مضرة بالمتعلمين على الإطلاق؛ لأنّ المتعلمين اهتمامهم بالعلوم المقصودة أكثر من اهتمامهم بوسائلها، فإذا قطعوا العمر في تحصيل الوسائل فمتى يظفرون بالمقاصد"(1) فطريقة المتأخرين – تأليفاً وتعليماً تضر بالمتعلمين؛ لأنهم يتعلمون النحو رموزاً مجردة عن واقع الحياة اللغوية، حيث يصير الاشتغال بتحصيل القواعد هو شغل الدارسين .

لقد كان فهم العلامة ابن خلدون عميقاً للصلة بين تعلم قواعد النحو، وحصول المتعلم على ما أسماه ملكة اللسان، فنراه يفرّق بين الملكة وقانون الملكة، ويقدم تنظيراً لذلك بمن يعرف صناعة من الصناعات علماً ولا يحكما عملاً، وضرب لذلك مثلاً بالخياط والنجار اللذين يعرفان هذه الصنعة من ناحية نظرية، فإذا طلب منهما أداء ذلك عملياً أخفقا(2) . وليس يلزم – في رأي ابن خلدون – أن يحصل المتعلم لقوانين النحو على طريقة المتأخرين على ملكة اللسان حتى وإن حذق تلك القوانين، يقول ابن خلدون : "ولذلك نجد كثيراً من جهابذة النحو المهرة في صناعة العربية، المحيطين علماً بتلك القوانين إذا سُئل في كتابة سطرين إلى أخيه، أو ذي مودته ... أخطأ فيها عن

(1) مقدمة ابن خلدون ص ٣٣٣- ٣٣٤.

(2) المصدر السابق ص ٣٤٧.

الصواب وأكثر من اللحن ، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي، وكذا نجد كثيراً ممن يحسن هذه الملكة، ويجيد الفنين من المنظوم والمنثور، وهو لا يحسن الفاعل من المفعول، ولا المفعول من المجرور ، ولا شيئاً من قوانين صناعة العربية، فمن هذا تعلم أن تلك الملكة هي غير صناعة العربية، وأنها مستغنية عنها بالجملة"[1] .

فمن يتعلم قواعد العربية قوالب صماء، يصرف همه كله إلى حفظ مسوغات الابتداء بالنكرة، وصور معمول الصفة المشبهة التي تبلغ ستاً وثلاثين صورة، وأمثال ذلك ، لا يكسبه تعلمها ذوق العربية .

ويبدو أن الأندلسيين ساروا على طريقة المتقدمين، إذ لم يقتصروا على تلك القواعد المجردة، بل إنّ الذي يُفهم مما روى عنهم أن الدراسة النحوية – عندهم- تعتمد أساساً على النصوص اللغوية؛ شعراً ونثراً، وهو ما يساعد على تكوين الملكة اللسانية، ويمكن من ناصية البيان. وقد صور ابن خلدون صنيع الأندلسيين هذا تصويراً دقيقاً، حيث عقد مقارنة بين طريقتهم في تعلم النحو وطريقة أهل المغرب وأفريقية، حيث يقول : "وأهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقرب إلى تحصيل هذه الملكة وتعليمها من سواهم، لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم، والتفقه في الكثير من التراكيب في مجالس تعليمهم، فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناء

---

(1) المصدر السابق ص ٣٤٧- ٣٤٨.

التعليم، فتنقطع النفس لها ، وتستعد إلى تحصيلها وقبولها. وأما من سواهم من أهل المغرب وأفريقية ، فأجروا صناعة العربية مجرى العلوم بحثاً – وقطعوا النظر عن التفقه في تراكيب كلام العرب ،إلا أن أعربوا شاهداً، أو رجحوا مذهباً – من جهة الاقتضاء الذهني لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه، فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته، وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه، وتمييز أساليبه ، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم ، فهو أحسن ما تفيده الملكة في اللسان"[1] .

أما في العصور المتأخرة – وحتى أيامنا هذه – فما زالت طريقة تعلم النحو تسير على خطى متأخري النحاة، إذ لم تزل ألفية ابن مالك وشروحها هي مدار الدرس وقطب الرحى في دروس النحو وتعلمه. وتعلم النحو على طريقة الألفية يعني أن يدور الدرس مع تلك الجزئيات المعقدة الجامدة ، بعيداً عن النصوص اللغوية. وهذه الطريقة تجهد المعلم تلقيناً والطالب حفظاً، وفي آخر الأمر لا يفيد الطالب منها كثيراً، لأنّ الهم ينصرف من المعلم والطالب إلى فك رموز الألفية وتسوية إجراءات الصنعة اللفظية، بعيداً عن أسرار البيان، ثم يفرغ الطالب ما وعاه من تلك القواعد في ورقة الإجابة ، ثم تنقطع الصلة بينه وبين هذه القوالب الجامدة تماماً. وقد أشار بعض الباحثين المعاصرين إلى هذه القضية بقوله: "يبدو لي أن عقدة الأزمة ليست في اللغة ذاتها، وإنما هي كوننا نتعلم العربية

---

(1) مقدمة ابن خلدون ص ٣٤٨.

قواعد صنعة وإجراءات تلقينية ، وقوالب صماء، نتجرعها تجرعاً، بدلاً من أن نتعلمها لسان أمة ولغة حياة"[1] .

ولعل السبب في عرض النحاة لقواعدهم على الصورة التي عرضناها آنفاً، أن كثيرين يعتقدون أن في تعليم قواعد النحو تعليماً للغة، بما يوهم أن النحو هو اللغة!! وليس هذا الاعتقاد بسديد، لأن اللغة في حقيقتها شيء غير النحو، إنما النحو هو العيار على اللغة والضابط لها أن يعتبرها لحن أو تحريف. والنهوض باللغة يقتضي مع تيسير النحو أعمالاً أخرى، في مقدمتها خلق البيئة اللغوية السليمة. والتفكير في قواعد العربية على هذا النحو يشبه عندي من يدرس قواعد العروض ليصبح شاعراً، ومن يدرس الفنون الصحفية المعاصرة دون غيرها ليكون صحفياً، فإذا لم يكن من الممكن صيرورة دارس العروض شاعراً، ولا دارس فنون الصحافة صحافياً، فكذلك ليس من الممكن لدارس قواعد النحو – على نهج المتأخرين – أن يتمكن من ناصية اللغة نطقاً وكتابة.

وقد فطن ابن خلدون قديماً إلى الفرق بين تعلم قواعد العربية والحصول على ملكة اللسان، فليس يلزم في رأي ابن خلدون أن يحصل المتعلم لقوانين النحو – على طريقة المتأخرين – على ناصية اللغة وإنْ حذق تلك القوانين، ويُنظّر لذلك بمن يعرف

---

(1) لغتنا والحياة ص ١٩٦.

صناعة من الصناعات معرفة نظرية ولا يحكمها عملياً(١) . وهذا يعني أن هناك فرقاً بين العلم النظري والخبرة العملية، فإن من يصرف همه كله إلى حفظ مسوغات الابتداء بالنكرة، وشروط صوغ فعلي التعجب والتفضيل لا يحصل على ما أسماه ابن خلدون بملكة اللسان ،وما ذلك إلا لأن طريقة دراسة النحو صيَّرت قواعد النحو علماً خالصاً يدرس لذاته، لا وسيلة من وسائل تملك الدارس لناصية اللغة، والوقوف على أسرارها . ولا يفهمنَّ أننا بهذا نحط من أهمية قواعد النحو، ولا نقلل من قدرها، ولكننا لا نوافق على وضعها هذا المقام، فمهمة القواعد النحوية هي تنظيم ما تختزنه ذاكرة المتعلم من أنظمة اللغة. فإذا لم نقدم هذه القواعد النحوية من خلال النصوص اللغوية الفصيحة فإنَّ هذه القواعد ستعمل في فراغ، ومن ثم لن يكون لعملها أية قيمة.

ووجه الصواب عندي في تعلم قواعد النحو وحصول الدارس لها على ملكة اللسان العربي، هو تقديم هذه القواعد من خلال النصوص اللغوية الفصيحة، شعراً كانت أم نثراً، قديمة من عصور الاحتجاج التي حددها النحاة أم مما نسج على نمطها في العصور المتأخرة، وعلى رأس هذه النصوص القرآن الكريم. ويصاحب ذلك حفظ الكثير من النصوص الأدبية الجيدة، أو على الأقل قراءتها قراءة واعية صابرة، بحيث يساعد كل ذلك في – آخر الأمر- على تمثل قواعد العربية تمثلاً دقيقاً، لأن الدارس يكون قد امتلك مخزوناً وافراً من النصوص اللغوية، مما يتيح له محاكاة النصوص الفصيحة.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٤٧- ٣٤٨.

وقد أشار ابن خلدون رحمه الله إلى ما يمكن تسميته نظرية تعلم النحو، حيث يقول: ووجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة ويروم تحصيلها، أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم، الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث وكلام السلف، ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم، وكلمات المولدين أيضاً في سائر فنونهم، حتى يتنزل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم، ولقن العبارة عن المقاصد، ثم يتصرف بعد ذلك في التعبير عما في ضميره على حسب عباراتهم وتأليف كلماتهم، وما وعاه وحفظه من أساليب وترتيب ألفاظهم، فتحصل له هذه الملكة، بهذا الحفظ والاستعمال"[1] .

وملاحظة تعلم الطفل للغة التي يتخاطب تثبت صحة نظرية ابن خلدون، فالطفل يقلد من حوله في طريقة كلامهم، أي أنه يتكلم بناء على ما اختزنته ذاكرته من نظم اللغة التي يتحدث بها أفراد المجتمع الذي يعيش فيه. فالطفل لا تشرح له قواعد اللغة أو تفسر له ضوابطها، إذ هو يدرك الخطأ عند وقوعه، بمقارنة كلامه بما يسمعه من كلام من حوله، وبهذه الطريقة التي تعتمد على الفطرة ،يتمكن الطفل من تعلم لغة الخطاب دون أن يتعلم شيئاً من قواعد اللغة التي يتحدثها، ولما كانت وسيلة السماع غير متيسرة – الآن – للعربية الفصحى من حول الدارسين للغة في كل الأوقات، فإنَّ الاعتماد على النصوص المقروءة يكون هو الوسيلة التي تقوم مقام السماع.

---

(1) مقدمة ابن خلدون، ص ٣٤٧.

وبهذه الوسيلة وحدها تتكون السليقة اللغوية عند المتحدثين بالعربية، وتجري ألسنتهم بالفصحى دون التوقف طويلاً للتفكير في القواعد التي تضبط ذلك. ونعني بالسليقة اللغوية قدرة المتعلم على معرفة الصواب نطقاً أو كتابة، دون الرجوع إلى القواعد في كل كلمة تنطق أو تكتب، بل يكون الرجوع عند الضرورة. وعلى قدر ما يختزنه كل فرد من أساليب اللغة، يكون التفاوت في قدرتهم على الإجابة عن المعاني الكامنة في نفوسهم، يقول القلقشندي في معرض حديثه عن حاجة الكاتب للغة : "... إذ المعاني وإن كانت كامنة في نفس المعبر عنها، فإنما يقوى على إبرازها وإبانتها من توفر حظه من الألفاظ، واقتداره على التصرف فيها، ليأمن تداخلها وتكريرها المهجنين للمعاني"[1] .

وخلاصة القول : إنه لا شيء أجدى من تقديم قواعد النحو العربي من خلال النصوص اللغوية الفصيحة، لأن ذلك يتيح للدارسين فرصاً كافية، تمثل لهم فيها قواعد النحو أحياء عاملة لا نظريات مجردة، فيؤمنون بها وتزول وحشتهم منها، ويدركون جدوى التعب في تحصيلها عن تجربة ومشاهدة.

---

(1) صبح الأعشى، للقلقشندي ١/١٨٥.

توصيات ومقترحات

في ختام ورقتي هذه أشير إلى جملة من التوصيات التي أرجو أن تسهم في إضاءة جوانب من مشكلات النحو العربي التي تتصل بلغة النحو وطريقة تعلمه وتعليمه.

١) يلزم أن يتجاوز الدرس النحوي الألفية وشروحها، ويكون المعول في ذلك على المؤلفات التي تعتمد منهج التأليف الحديث، بكل ما يعينه ذلك من إعادة تبويب وتصنيف لقواعد النحو العربي.

٢) نقترح أن يضاف لكل مقرر دراسي من مقررات النحو العربي دراسة تطبيقية في أحد كتب الأدب الجامعة، مثل الكامل للمبرد، والبيان والتبيين للجاحظ، والأمالي لأبي علي القالي، والعقد الفريد لابن عبد ربه، والأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، وغيرها. ومزية هذه الدراسة أنها ترى المتعلمين قواعد النحو أحياء عاملة لا نظريات معطلة.

٣) تقديم قواعد النحو من خلال النصوص العالية، وفي الذؤابة منها القرآن الكريم، ويكون ذلك بتوجيه المعلمين أنظار طلابهم إلى قواعد النحو عاملة في هذه النصوص، نازلة في منازلهم من الكلام، فتسبق إلى حافظتهم من خلال النصوص، فيأنسون بها وتزول وحشتهم منها.

٤) إشارتنا إلى تجاوز الدرس النحوي للألفية وشروحها لا يعني إلغاءها أو حرقها ،بل ستظل مراجع للمتخصصين المحترفين لصناعة النحو في كثير من دقائق النحو وقضاياه.

مصادر البحث ومراجعه

- الأشباه والنظائر، للسيوطي – حيدرأباد الدكن- الهند ١٣٥٩هـ.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك – القاهرة ١٩٥٩م.
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق الدكتور يحيى الشامي – بيروت ١٩٨٦م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٢- ١٩٥٦م.
- دلائل الإعجاز ، لعبدالقاهر الجرجاني – بيروت ١٩٨٣م.
- رسائل الجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وبهامشه حاشية الصبان، مطبعة عيسى الحلبي (دون تاريخ).
- شرح التصريح على توضيح ألفية ابن مالك، للشيخ خالد الأزهري –القاهرة ١٩٢٥م.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد القاهرة ١٩٤٢م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي، شرح وتعليق محمد حسين شمس الدين – بيروت١٩٨٧م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٦٦- ١٩٧٧م.

- لغتنا والحياة، للدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) دار المعارف- القاهرة ١٩٧١م.
- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون- مطبعة المدني – القاهرة ١٩٨٣م.
- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي – القاهرة ١٩٠٧- ١٩٢٥م.
- مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، تحقيق حجر عاصي، دار الهلال، بيروت ١٩٨٣م.
- الموافقات في أصول الشريعة، للإمام الشاطبي، المطبعة الرحمانية، مصر.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري ، تحقيق محمد أبو لفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٧م.